الجيش اللبناني يبعد محتجين عن مبنى سرايا طرابلس

أبعدت عناصر من الجيش اللبناني، عشرات المحتجين عن مبنى سرايا مدينة طرابلس (مقرّ حكومي)، وسط المدينة (شمال).

وبحسب وكالة الأنباء اللبنانية الرسميّة، تفرّق المحتجون في الشوارع الفرعية وقاموا برشق عناصر الجيش بالحجارة، دون ذكر كيفية إبعاد الجيش للمحتجين.

وجاء تدخل الجيش عقب تجمع عشرات الشبان أمام مدخل سرايا المدينة ورشق قوى الأمن بالحجارة، مردّدين "بدنا ناكل (نريد أن نأكل) جوعانين"، فألقت الأخيرة قنابل مسيلة للدموع لتفريقهم، بحسب الوكالة.

وأوقف الجيش اللبناني، خمسة أشخاص على خلفية أحداث مدينة طرابلس (شمال)، التي شهدت أعمال شغب وإحراق مبنى بلدية المدينة. وتشهد طرابلس منذ أيام حالة من الانفلات الأمني، إثر مواجهات بين قوى الأمن ومتظاهرين رافضين للأوضاع المعيشية والاقتصادية، حيث أسفرت عن سقوط 200 جريحا.

وانطلقت تلك الاحتجاجات مطلع الأسبوع الجاري، وتستمر الدعوات في طرابلس للنزول إلى الشارع، فيما تعزز قوى الأمن من إجراءاتها، ما ينذر بمزيد من العنف والمواجهات.

وفي سياق متصل، انطلقت مسيرة راجلة في مدينة صيدا (جنوب) تضامنًا مع المحتجين في طرابلس، وفق مراسل الأناضول.

مقاومة الاحتلال هدف قيادات حماس الرئيسي خلال الفترة المقبلة

كيف ستسير انتخابات حركة المقاومة الفلسطينية؟

عزت حامد

كيف ستسير الأطر الانتخابية لحركة حماس؟ سؤال بات ملحا على الساحة السياسية الفلسطينية ، خاصة مع إشارة أنباء إلى عقد حركة حماس تحديدا لانتخاباتها الداخلية الشهر المقبل ، في خطوة باتت تثير ردود فعل واسعة ، خاصة وأن هذه الأنتخابات ستجرى سواء في مؤسسات الحركة السياسية أو في مكتبها السياسي.

ومن المنتظر أن يتنافس كلا من خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي للحركة ضد إسماعيل هنية وهو الرئيس الحالي لهذا المكتب ، وبحسب الكثير من الوقائع السياسية فإن هذه الانتخابات ستكون ساخنة.

غير أن بعض من الأبحاث والدوائر الإعلامية الصادرة خلال الآونة الأخيرة تتناول وبالتحليل بعض من مسؤولي الصف الثاني في الحركة ، والذين نجحوا في تحقيق مكاسب متميزة على الكثير من الأصعدة سواء السياسية أو الاستراتيجية بالحركة ، الأمر الذي يزيد من أهمية تحركاتهم السياسية الآن . وكان هذا محورا لتقرير وضعه التليفزيون الألماني مؤخرا ، وهو التقرير الذي ركز على صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس ، متسائلا عن شعبيته التي يتمتع بها في الشارع الفلسطيني الأن؟

وأصبح هذا السؤال مركزيا في دوائر المقاومة ، خاصة مع الجهود المضنية التي يحاول العاروري الذي يشغل منصب نائب رئيس حركة حماس تحقيقها الآن .

ورصد التقرير إشادة عدد من قيادات حركة حماس وتحديا من خارج قطاع غزة بالعاروري ، مؤكدين أنه يقود وبنجاح عمليات حركة حماس في الضفة ويديرها بذكاء رغم أبتعاده عن فلسطين.

وزعم التقرير أن العاروري تحديا رجل لا يقبل كثيرا بالبقاء في منصب الرجل الثاني ، أو نائب رئيس الحركة ويطرح دوما في أن يكون الرجل رقم (1) في الحركة ، وهو ما يفسر قيادته وبنجاح لهذه الجهود.

جدير بالذكر أن العاروري هو من قاد مباحثات المصالحة السياسية مع جبريل الرجوب ، فضلا عن أنه يقود تنظيم العمل السياسي لحركة حماس في الضفة الغربية ، بالاضافة إلى الأنشطة الأمنية للحركة أيضا ، الأمر الذي يزيد من دقة طرح أسمه الآن ويفسر اهتمام بعض من الصحف والدوائر الغربية به.

اللافت في هذا السياق إن العاروري يقود أيضا ما يمكن وصفه بمباحثات المصالحة المشتركة مع حركة فتح ، حيث قاد مع اللواء جبريل الرجوب امين سر حركة فتح جهودا مضينة من أجل إقرار المصالحة ، ويوضح التقرير أن العاروري أثبت نجاحه في إعادة وضع حركة حماس ومكانتها إلى الضفة الغربية

جانب من المقاومة الفلسطينية

، وأنه يستحق إعادة انتخابه في انتخابات حماس الداخلية لولاية أخرى في نفس المنصب ، تمهيدا لتوليه قيادة الحركة .

غير أن بعض من الدوائر تساءلت.....هل يمكن تأجيل أنتخابات حركة حماس؟

هذا السؤال الدقيق تتداوله الكثير من التقارير والدوائر السياسية خلال الآونة الأخيرة ، حيث تشير عدد من التقارير السياسية إلى أن هناك نية جدية تتعلق بإمكانية تأجيل انتخابات حركة حماس .

وقال التليفزيون الألماني في تقرير له أن هناك خلافات حول إمكانية تأجيل انتخابات حماس الداخلية، واشار التقرير ونقلا عن مصدر في حركة حماس في قطاع غزة مقرب من يحيى السنوار رئيس الحركة أن عدد من كبار المسؤولين في الحركة يرغبون فقط في إجراء الانتخابات من أجل كسب أي شعبية على أي صعيد خلال الفترة المقبلة ، الأمر الذي يزيد من دقة وحساسية هذه القضية، خاصة وأن الهدف من الانتخابات لم يعد يمثل خدمة الشعب الفلسطيني ، ولكن فقط مساندة ودعم أهداف جيوسياسية لمرشحين سياسيين معينين.

اللافت أن قيادة حماس في غزة بقيادة يحيى السنوار باتت مصممة على تعزيز المصالحة بالطريقة التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها في الأصل مع حركة فتح ، وهو ما لا ترضاه أو توافق عليه الكثير من القيادات السياسية الأخرى في الحركة ، الأمر الذي يزيد من تعقيد هذه القضية ويضع الحركة أمام الكثير من التحديات السياسية المعقدة.

وعلى صعيد المصالحة السياسية حذرت مصادر سياسية في حركة حماس مما وصفته بأنه اندفاع سريع لاتفاق المصالحة مع حركة فتح ، وهو ما يمثل إشارة سياسية دقيقة ومهمة قبيل الانتخابات الفلسطينية المقبلة.

ورصدت بعض من منصات التواصل الاجتماعي الفلسطينية في هذا الصدد وجود خلافات باتت واضحة بين ركنين رئيسيين في حركة حماس ، الأول وهو يحيى السنوار رئيس الحركة في غزة ، والثاني وهو صالح العاروري نائب رئيس الحركة ، وهو الخلاف الذي يشير بعض من "حكماء" حركة حماس إلى إنه يمثل تحديا مهما ودقيقا للغاية ، بل ويؤثر على مسار حركة حماس سياسيا .

من ناحية أخرى قال التليفزيون الفرنسي في تقرير له إن حركة فتح تود استغلال الوضع لاستعادة السيطرة على قطاع غزة ، خاصة وأن الحركة ترى أن السيطرة على القطاع تمثل ركنا رئيسيا ومهما ودقيقا من أجل السيطرة على عموم الأراضي الفلسطينية ، وهو ما بات يمثل أهمية سياسية الآن.

اللافت أن مصادر سياسية في حركة حماس طالبت بضرورة توحيد الجهود الآن وعدم الدخول في اي صراعات أو منافسات سياسية الآن ، خاصة في ظل هذا الوضع الدقيق.

وأشار التقرير إلى أن الوضع الحالي يتطلب ضرورة التكالب والتعاون بين أطراف حركة حماس من أجل القضاء على اي خلاف ، وهو ما يفرض تحديا بارزا أمام الخلاف المتجذر بين السنوار والعاروري ويدعو إلى ضرورة العمل جديا من أجل حل الخلافات بينهما. وأشار مصدر مسئول إلى أمل فريق السنوار في أن يعود صالح العاروري إلى رشده ، بحسب تعبير المصدر، وعقله قبل إلحاق أي ضرر بالحركة.

عموما فإن الكثير من الأسماء في حركة المقاومة باتت مرشحة للبروز الآن ، خاصة مع اقتراب موعد الأنتخابات ، الأمر الذي يزيد من دقة المشهد السياسي وتحليله الجيوسياسي على الساحة الفلسطينية.

العراق يدعو 71 دولة ومنظمة لمراقبة الانتخابات المبكرة

أعلنت مفوضية الانتخابات في العراق، أنها وجهت دعوات إلى 71 دولة ومنظمة لمراقبة الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في أكتوبر المقبل. وقالت المتحدثة باسم المفوضية (رسمية)، جمانة الغلاي، لوكالة الأنباء الرسمية العراقية (واع)، إن "المفوضية وجهت 71 دعوة دولية للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية منها 52 دولة عربية وأجنبية، و19 منظمة دولية".

وأضافت أن المفوضية شكلت لجنة المراقبين الدوليين برئاسة رئيس الإدارة الانتخابية القاضي عباس فرحان حسن؛ حيث يتم التنسيق مع وزارة الخارجية لتوجيه الدعوات للدول والمنظمات لمراقبة الانتخابات.

وأشارت الغلاي إلى أن الكثير من الدول أبدت رغبتها في مساندة العملية الانتخابية ومراقبتها من بينها الكويت والسعودية واليابان وفنزويلا وفنلندا والفلبين ولبنان واليونان والهند وفرنسا.

والأربعاء، قالت الخارجية العراقية، في بيان، إنها خاطبت مجلس الأمن الدولي لتأمين رقابة أممية للانتخابات.

وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية عام 2020، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة برئاسة عادل عبد المهدي أواخر 2019. وتم منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي في مايو الماضي لإدارة المرحلة الانتقالية وصولا إلى إجراء الانتخابات المبكرة في 10 أكتوبر المقبل.

جيش السودان: نعتزم استعادة بقية أراضينا من سيطرة إثيوبيا

أعلن الجيش السوداني، اعتزامه السعي لاستعادة ما تبقى من أراضي بلاده "الواقعة تحت السيطرة الإثيوبية".

جاء ذلك على لسان نائب رئيس أركان الجيش الفريق الركن عبد الله البشير، خلال خطاب له أمام قافلة مساعدات غذائية قدمها القطاع الخاص لقواته بولاية القضارف الحدودية مع إثيوبيا، حسب وكالة الأنباء السودانية الرسمية.

وقال البشير: "القوات المسلحة ستظل سدا منيعا لحفظ أمن البلاد وحماية أراضيه. لم نسع لقتال الجيران (في إشارة لإثيوبيا)، لكن لدينا حدود موروثة ومعروفة عبر الأجيال".

وأضاف: "لن نصبر على قتل النساء والأطفال، ولنا أرض تضع إثيوبيا يدها عليها، سوف نسعى لعودتها فهي معروفة للجميع".

وأكد عدم التفريط في شبر واحد من أراضي منطقة الفشقة بالشريط الحدودي مع إثيوبيا. وتابع: "السودان ليس طامعا في أرض وموارد الغير ولديه من الإمكانات الكبيرة التي نسعى لاستردادها وتسخيرها لخدمة البلاد". ومنتصف يناير الجاري، طالب المتحدث باسم مجلس السيادة السوداني محمد الفكي، إثيوبيا بالانسحاب من منطقتين داخل الحدود السودانية هما "قطراند" و"خور حمر"، في ولاية القضارف (شرق).

المغرب: معتقلو «حراك الريف» يعلقون إضرابهم عن الطعام

أعلنت إدارة السجون بالمغرب، أن سجناء ما يعرف بـ"حراك الريف" علقوا إضرابهم عن الطعام، الذي دخلوه قبل 9 أيام.

وفي 20 يناير الجاري، دخل 6 سجناء من الحراك في إضراب عن الطعام في سجن طنجة (شمال)؛ احتجاجا على منعهم من استخدام الهاتف.

لترحلهم الإدارة في اليوم التالي، إلى سجون متفرقة بالبلاد؛ بدعوى ارتكابهم "سلوكيات مشينة ومخالفات خطيرة".

وقالت الإدارة، في بيان، إن "السجناء الستة المعتقلين على خلفية أحداث الحسيمة، أبلغوا إدارات السجون المرحلين إليها بتعليقهم الإضراب عن الطعام".

كما أعلن أحمد الزفزافي، والد متزعم الحراك ناصر الزفزافي، عبر "فيسبوك"، أن المعتقلين الستة رفعوا إضرابهم عن الطعام وسيعودون إلى حالتهم الأولى في طنجة (سيعاد ترحيلهم إلى سجن طنجة)".

ولم يذكر والد الزفزافي أو بيان الإدارة، ما تم التوصل له بخصوص استحدام المعتقلين الهاتف، وإن كان تعليقهم الإضراب، جاء مقابل إعادتهم لسجن طنجة.

وكانت 6 جمعيات مغربية (حقوقية غير حكومية) انتقدت في بيان مشترك، قرار ترحيل المعتقلين من سجن طنجة، بينها "الائتلاف الديمقراطي من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفك الحصار عن الريف".

وفي أكتوبر 2016، وعلى مدى 10 أشهر، شهدت مدينة الحسيمة، وعدد من مدن وقرى منطقة الريف (شمال)، احتجاجات للمطالبة بـ"تنمية المنطقة وإنهاء تهميشها"، وفق المحتجين.

وفي 5 أبريل 2019، قضت محكمة الاستئناف بمدينة الدار البيضاء (شمال)، بتأييد حكم ابتدائي بالسجن 20 عاما بحق ناصر الزفزافي، قائد الحراك، بتهمة المساس بالسلامة الداخلية للمملكة، إضافة إلى أحكام نهائية بالسجن لفترات تتراوح بين عام و20 عاما بحق آخرين.

وصدرت أحكام عفو، في حق بعض المحكومين في ملف الريف، من ملك البلاد محمد السادس، لكنها لم تشمل الزفزافي وأسماء أخرى بارزة.

جانب من الحراك

تونس: المشيشي يدعو الوزراء الجدد لتجنب الخلاف

دعا رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، وزرائه الجدد إلى تجنب الخلافات السياسية والتركيز على تنفيذ الإصلاحات. وفي 16 يناير الجاري، أعلن المشيشي، إجراء تعديل وزاري شمل 11 حقيبة (من أصل 25).

وقال المشيشي، خلال اجتماعه بالوزراء الجدد في العاصمة تونس، إن "الحكومة ليست معنية بأي خلاف مع أي طرف كان"، وفق بيان صادر عن رئاسة الحكومة.

وأردف: "هدفها (الحكومة) الرئيسي هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي وليس تسجيل النقاط السياسية".

ودعا المشيشي الوزراء الجدد إلى "ضرورة العمل المضاعف وبذل المجهودات اللازمة لتطبيق سياسة الحكومة وتنفيذ خططها وبرامجها".

كما دعاهم أيضا إلى "الانطلاق في الإصلاحات العاجلة التي ينتظرها المواطنون بعيدا عن التجاذبات السياسية والصراعات الحزبية".

وأفاد بأن "الفترة الحالية تُعد من أصعب الفترات في تاريخ تونس نظرا للمصاعب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية".

وصادق البرلمان التونسي، بالأغلبية المطلقة على التعديل الوزاري في حكومة المشيشي، الذي شمل وزارات الداخلية والعدل والصحة.

فيما اعتبر الرئيس التونسي قيس سعيد، أن التعديل الوزاري الأخير "لم يحترم الإجراءات التي نص عليها الدستور".

وأضاف خلال اجتماع أمني: "بعض المقترحين في التعديل الوزاري تتعلق بهم قضايا أو لهم ملفات تضارب مصالح".

الهند القابضة
India holding co.

اعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة الهند القابضة ش.م.ك (مقفلة)
عن السنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019.

يسر مجلس إدارة شركة الهند القابضة ش.م.ك (مقفلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019 وذلك في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الاحد الموافق 2021/02/07 في جنوب السرة – مبني شركة الخدمات العامة – الدور (3).

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي :-

اولاً :سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.

ثانياً :سماع تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.

ثالثاً :سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر2019 والمصادقة عليه.

رابعا :مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.

خامسا :سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها من قبل الجهات الرقابية على الشركة (أن وجد).

سادسا :سماع تقرير بالتعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.

سابعاً :مناقشة توصية المجلس بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

ثامنا :مناقشة توصية المجلس بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تاسعا :مناقشة إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم الادارية والمالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

عاشرا :تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات ، للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

احدى عشر :تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثاني عشر :قبول استقالة اعضاء مجلس الادارة.

ثالث عشر :انتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة

وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يكون الاجتماع المؤجل يوم الاحد الموافق 2021/02/14 وفي نفس المكان والزمان المشار إليه في الدعوة.

علي السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة لاستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال – هاتف :- 60452505

مجلس الادارة